مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة (RDSP)
2588-2309 : EISSN 2352-9806 : ISSN
المجلد : 11 / العدد : 02 / السنة : 2024 / ص ص : 270 - 286

السياسة التنموية للصين شمال القارة الإفريقية "الجزائر نموذجا"

China's development policy in North Africa "Algeria as a model"

هدى بهلول *
-طالب دكتوراه- جامعة عباس لغرور خنشلة
مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية
houda.bahloul@univ-khenchela.dz

سميرة ناصري
- أستاذ التعليم العالي- جامعة محمد خيضر بسكرة
samira.naseri@univ-biskra.dz

تاريخ الإيداع: 05-02-2024 | تاريخ القبول: 14-06-2024

ملخص:

تعد العلاقات الصينية الجزائرية من أبرز الشراكات الإستراتيجية الشاملة والتي تميزت بالانسجام والتناغم بين الطرفين، والتي ترجمت على شكل مشاريع استثمارية وتنموية في الجزائر الأمر الذي جعل الصين تستخدم تلك العلاقة الثنائية كإطار معزز لتحقيق أهداف سياستها الخارجية للتوسع والتغلغل نحو إفريقيا.

تسعى الصين لكسب المزيد من الدول لتأييد موقفها تجاه قضية تايوان باعتبار أن الجزائر دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا، كما تَعُد الصين الجزائر أكبر سوق لتوزيع فائض إنتاجها وبوابة آمنة للدخول إلى القارة الإفريقية من خلال ميناء الحمدانية الذي سيربطها بقلب إفريقيا لتعزيز التجارة الدولية في المنطقة وتحقيق الأمن الطاقوي لها.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية؛ التنمية ؛ الصين ؛ شمال القارة الإفريقية ؛ الجزائر.

Abstract:

The Chinese-Algerian relations are among the most prominent comprehensive strategic partnerships, characterized by harmony and harmony between the two parties, which were translated into the form of investment and development projects in Algeria, which made China use this bilateral relationship as an enhanced framework to achieve its foreign policy goals of expansion and penetration into Africa.

China seeks to gain more countries to support its position on the Taiwan issue, given that Algeria is a pivotal country in the North African region. China also considers Algeria the largest market for distributing its surplus production and a safe gateway to enter the African continent through the port of Hamdaniya, which will connect it to the heart of Africa to enhance international trade in the region and achieve Its energy security.

Keywords : The strategy; Development; China ; North Africa; Algeria

* هدى بهلول.

مقدمة:

حققت الصين نمو اقتصادي كبير على المستوى الداخلي والخارجي بتطبيق مشروعا تنمويا محاولة منها عزل الاقتصاد عن التجاذبات السياسية وتفضيل المصلحة الاقتصادية على المصالح الأخرى.

فقد تبنت الصين العديد من الإستراتيجيات لتوسيع مجال نفوذها في النظام الدولي والسيطرة على المناطق الحيوية، فوضعت خطط تنموية في مجموعة من الدول النامية مثل دول شمال القارة الإفريقية ونخص بالذكر الجزائر، بحيث تتماشى تلك الخطط مع جيوبوليتكية الدولة لتحقيق أهدافها .

تلعب العلاقات الصينية الجزائرية القديمة دورا هاما في توسيع مجال الشراكة البينية والتي مست مجالات أخرى، فالجزائر تتوسم من تلك العلاقة الثنائية تحقيق مستوى عالي من التنمية وعلى إثرها وقع البلدين مجموعة اتفاقيات للتبادل والتعاون في عدة مجالات.

تحاول دراستنا هذه الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإستراتيجيات التنموية الصينية في تحقيق أبعاد التنمية في الجزائر ؟.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الخوض في مجال العلاقات الدولية للكشف عن الجوانب الموضوعية للعلاقات الصينية الجزائرية على نحو أكثر دقة وتفصيل عبر تفكيك متغيرات الموضوع، فالمشروع التنموي الصيني في الجزائر له عدة أبعاد سيتم تحليلها لفهم الأهداف التي يتطلع صانع القرار الصيني لتحقيقها من خلالها، وانعكاسات تلك الشراكة على الصعيد الاقتصادي والسياسي في الجزائر.

ولتحليل بحثنا تم تقسيمه إلى محورين حيث نتناول في المحور الأول مقاربة مفاهيمية وجيوسياسية للدراسة.بينما المحور الثاني تناولنا فيه العلاقات التنموية الصينية في الجزائر.

المحور الأول– مقاربة مفاهيمية وجيوسياسية للدراسة

سيتم التطرق في هذا المحور مفهوم متغيرات الدراسة للفهم العام ودراسة البيئة الجيوسياسية لكل من الصين والجزائر لتحليل العلاقة التنموية بينهما من أجل تعزيز التعاون وتحقيق المصالح المشتركة.

أولا – مفهوم التنمية:

يندرج تحت هذا العنصر مفهوم التنمية والذي يشكل أهمية بالغة في تقدم الدول والتي تندرج ضمنه قضايا ومسائل لوجستية تتكامل فيما بينها للتعزيز الشامل لهاذ المفهوم الذي بات عنصرا جوهريا لقياس قوة الدول.

1-تعريف التنمية:

قدم ماركس فير تعريفا للتنمية حيث يقول: أنها تلك العملية الثورية التي تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وربط تطور التنمية بالإطار الأيديولوجي للمجتمعات الاشتراكية أو الرأسمالية على حد سواء[1].

[1] كوثر بوبريمة،"تحليل ونقد وتقييم للإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية"، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد08، العدد04،2021،ص ص 2018-2019.

كما تعرف التنمية على أنها عملية ديناميكية تشمل مجموعة من التغيرات الهيكلية والوظيفية للتحسين النوعي والكمي في شتى المجلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية في وغيرها وذلك باستخدام المواد المتاحة لدى الدولة.(Abuiyada، 2018، صفحة 115)

وكتعريف إجرائي للتنمية يمكن القول أنها تلك التطورات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من خلال المؤشرات التفاعلية فيما بينها حسب الموارد المتاحة، ورفع مستوى الدخل للفرد، فالإنسان هو محور العملية التنموية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدولة.

2-أنواع التنمية:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم الأساسية في تقدم الدول وهو مفهوم مرتبط بعدة مجالات.

أ-التنمية الاقتصادية: وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا على أنها العملية التي تستخدمها الدولة النامية في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[1].

تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لغالبية دول العالم فهذه حقيقة دون جدال، وهي رفع القدرات الاقتصادية للشعوب ويمكن تحديدها من خلال نمو الناتج المحلي لها.

ب-التنمية السياسية:أعطى غابريال ألموند تعريفا للتنمية السياسية على أنها مجموعة وظائف متمايزة للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية وللبنى المؤسساتية للدولة التي بدورها تضمن استمرارية النظام السياسي[2].

نجد في تعريف آخر قدمه لوسيان باي للتنمية السياسية على أنها ومتطلب سياسي للتنمية الاقتصادية وتحديث سياسي لتحقيق الاستقرار بتفعيل التنشئة السياسية والمشاركة الجماهيرية لبناء وترسيخ الديمقراطية[3].

وعليه فإن التنمية السياسية تتمازج مع مجالات التنمية الأخرى في علاقة ترابطية وذلك بتفاعل النظام السياسي مع البيئة الداخلية والخارجية والقدرة على التحديث والتغيير السياسي إلى نموذج جديد ديمقراطي يقوم على المساواة ليصل إلى مرحلة الاستقرار السياسي.

ج--التنمية الثقافية:

هي وضع إستراتيجية تفاعلية ذات منهج مدروس، للتغلب على الثغرات والمتطلبات الثقافية وسد الفراغ، والتنمية الثقافية أساس كل مسار تنموي تحاول الدولة تحقيقه[4].

---

[1] سامية بزازي،"دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح"، *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولتية*،المجلد4، العدد28، 2021، 2جانفي، ص71.

[2] نور الدين دخان،عامر هني،"دور البنى الفكرية والمؤساساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*،المجلد02، العدد 01، 2018،أفريل.ص98.

[3] المرجع نفسه، ص97.

[4] ايمان عبد الكريم ذيب صالح، أحمد مولود أحمد،"استراتيجيات التنمية الثقافية للشباب العاراقي في ضوء تحديات العولمة الثقافية"، *مجلة الدراسات التربوية والعلمية*،*المجلد02*، *العدد12* ، 2018،آب،ص66.

يرتبط مصطلح التنمية الثقافية بالفعل السياسي من خلال المدخلات والمخرجات في النظام السياسي كما هو عنصر يحاكي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنه فالمصطلح نتاج لعملية ديناميكية للتنمية في المجالات الأخرى والهدف منها الحفاظ على الهوية الوطنية.

من خلال التطرق لمختلف أنواع التنمية نجد أن كل منها مرتبط بالآخر في علاقة تكاملية وعلاقة تأثير وتأثر فكل نوع من أنواع التنمية يؤثر في الآخر ويتأثر به، وكمثال لما تقدم نجد أن الصين في سبيل تحقيق تقدمها في النظام الدولي اهتمت بالتنمية الثقافية القائمة على القيم الكونفوشيوسية الصينية الأمر الذي مهد للاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي للدولة، وهكذا كانت العلاقة التفاعلية بين مختلف السياسات التنموية التي تبنتها الصين سببا جوهريا للوصول للمكانة الدولية التي عليها اليوم.

3-أهداف التنمية:

تهدف التنمية إلى تحقيق العديد من الأهداف والغايات والتي بدورها تعتبر مؤشرات لقياس مستوى التنمية في أي دولة ونذكر منها[1]:

- ✓ زيادة الرفاه الاقتصادي.
- ✓ تأمين الاحتياجات من الطاقة والمواد الأولية.
- ✓ زيادة الدخل.
- ✓ تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية.
- ✓ بناء الأساس المادي للتقدم.

ثانيا – الصين دراسة جيوسياسية:

ترتكز الدراسة الجيوسياسية للصين على فهم تفاعل وتأثير البيئة الجغرافية مثل الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية على توجيه سياستها في البيئة الخارجية.

1-سياسيا وأمنيا:

لفهم النمو الاقتصادي الصيني لابد من معرفة النظام السياسي لها بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة، تتبنى الصين نظاما سياسيا اشتراكا يتزعم الحزب الشيوعي الصيني الحكم في إطار سياسة الحزب الواحد. ونجد أن العوامل الداخلية للصين تأثر على سلوك السياسة الخارجية لها، فبعد تحول الصين إلى دولة شيوعية سنة 1949المرتبط بفكر "ماو تسي تونغ" والذي يولي أهمية كبيرة للسياسة الخارجية فالصين ترجع دوما ممارساتها الخارجية إلى إرثها الحضاري والتاريخي، فهناك ارتباط كبير بين المجتمع الصيني والثقافة والفلسفة "الكوفيشيوسية" والتي تدعو إلى إدراج الأخلاق في البيئة السياسية فهي تدعم الأمن والسلم الدوليين وهو ما يدعم سلمية السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي[2].

---

[1] سليم قيرع، عبد النور زوامبية،"واقع التنمية في ظل آليات الحكم الراشد في الجزائر"، *مجلة أنسنة للبحوث والدراسات*، المجلد12،تاعدد70،2021،01جوان،ص ص154-155.

[2] محمد قروش،"طبيعة النطلم السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي نموذجا"، *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد02*، العدد03،2018،جوان،ص 12.

أظهر التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام العالمي"SIPRI" أن الإنفاق العسكري للصين قد خصصت له ما يقدر بنحو 916مليار دولار في 2023على الجيش معداته بزيادة قدرها 6بالمائة عن2022[1]، وهذا ناتج عن تواصل الصين لتحديث قواتها المسلحة مع إدراج التكنولوجيا الحديثة للقطاع العسكري بما يتماشى ومكانتها في النظام الدولي والتحديات الأمنية الجديدة لها.

2- المتغير الاقتصادي:

تبنت الصين مع بداية الثمانينات إتباع منهج جديد للدفاع عن مصالحها ووجودها، وذلك من خلال إستراتيجيتها للانفتاح على العالم الخارجي وإعطاء أهمية أكبر للعلاقات الاقتصادية والسوق العالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

1رسم توضيحي لإجمالي الناتج المحلي الصيني لسنة منذ(1992-2022)

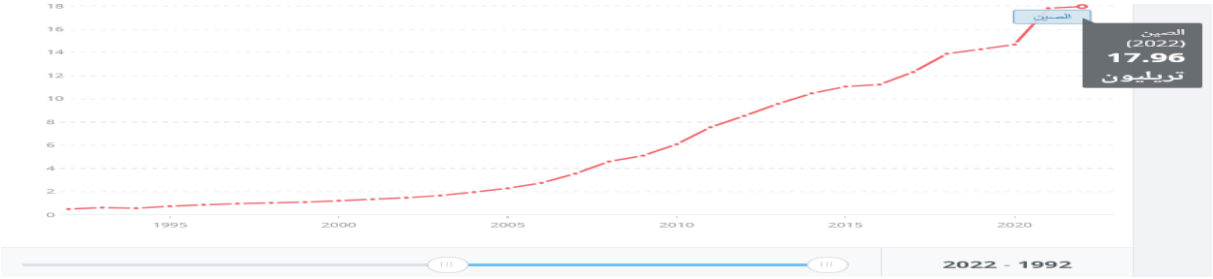

المصدر: البنك الدولي https://n9.cl/jh4nh تاريخ الرجوع إلى الموقع 25-05-2024.

يتبين من خلال الشكل أن إجمالي الناتج المحلي في الصين لسنة 2022 وصل إلى 17.96تريليون دولار حسب إحصائية البنك الدولي وهي نسبة في تزايد مستمر منذ سنة 1992إلى غاية 2022 وهذا راجع لسياسة الإصلاحات التي اعتمدتها الصين في المجال الاقتصادي، وبهذا تحتل المرتبة الثانية عالميا في المجال الاقتصادي بعد الولايات المتحدة.

3- المتغير الديمغرافي في السياسة الصينية:

يعد العامل الديمغرافي من بين أهم محددات السياسة الخارجية الصينية حيث يبلغ عدد سكان الصين 1.41مليار نسمة سنة 2022[3]، وأكثر من 500قومية يتوزعون على مساحة تقدر بـ9.6مليون كم²، لذا يعد العامل البشري من عوامل قوة الصين بسبب الاستقرار والتجانس الذي تشهده البلاد رغم وجود العديد من القوميات[4].

فالمتغير البشري ما تضعه الصين من أولياتها في السياسة الخارجية لضمان إدراج اليد العاملة الصينية في مشاريعها التنموية الخارجية.

4- توجهات السياسة الخارجية الصينية:

تتبنى الصين سياسات تعاونية سواء في البيئة الإقليمية أو العالمية لتؤكد الصعود السلمي لها، وتعظيم نفوذها وتحقيق مصالح تنموية فقط، وتفعيل تلك العلاقات التعاونية بين الدول تجعل الصين مشاريعها التنموية مؤطرة في شكل مؤسسات ومنظمات واتفاقيات بينها وبين الدول حتى تضمن سيرورة تلك العلاقات واستدامتها،فعلى المستوى

[1] معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث والسلام، تقرير الأنفاق العسكري، (2024/04/22) https://n9.cl/mirel تاريخ الرجوع إلى الموقع 25-05-2024.

[2] عبد الحليم غزالي،"الإدراك الجيوسياسي الصيني بين الموروث الماضي ومتطلبات المستقبل"، *مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية*،المجلد 16،العدد04، 2019،ص101.

[3] البند الدولي، احصائيات تعداد السكان الإجمالي للصين متحصل عليه من https://n9.cl/3gm5rn تاريخ الرجوع إليه(25-05-2024).

[4] محمد قروش،مرجع سابق،ص19.

الإقليمي نجد أنها أنشأت رابطة الآسيان الذي تعتبر نموذجا رائدا للاندماج الإقليمي،كما تم إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000بطلب من الصين وهو من الآليات الدبلوماسية المهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين والذي يضم أكثر من 50دولة افريقية، كما تم إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي والذي أنشأ سنة 2004 لتعزيز التعاون بين الطرفين في شتى المجالات.

تعتمد الصين في سياستها الخارجية على القوة الناعمة ضمن سياق مقاربة ثقافية وأيديولوجية؛ لأنه وحسب الفكر السياسي للصين أن الدولة التي تمتلك نمط ثقافي وأيديولوجي متجانس ومتكامل في سياستها الخارجية يدفع بالدول قبول واستحسان التعامل معها؛ حيث يرى الباحث "وانغ هانينغ"وهو أحد المناصرين لتلك المقاربة، والتي من خلالها يؤكد على استخدام مصادر القوة الناعمة بحيث تشمل الأفكار والمبادئ ونمط السياسات والمؤسسات، لأنه يفترض مدركات القوة السياسية هي جوهر القوة الناعمة[1].

ثانيا – جيوبوليتكية الجزائر:

يلعب الجيوبوليتيك دورا هاما ومحوريا في رسم وتحديد قوة الدولة خاصة مع الرهانات المطروحة على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة والنمو المتسارع للدول الكبرى والصاعدة أو القوى التعديلية وحسب طرح ماكندر الذي ركز على القوة البرية في تحقيق السيادة العالمية في مجال الجيوبوليتيك والتي تدعو بالحتمية الجغرافية، فمكانة الدولة في النظام الدولي مرتبط بالموقع الجغرافي والاستراتيجي لها، فالجزائر تملك موقع استراتيجيا يؤهلها أن تكون متواجدة في الأجندة السياسية للدول الكبرى، كما يرشحها موقعها للعب دور محوري في البيئة الإقليمية والدولية[2].

1-الموقع الجغرافي للجزائر:

تملك الجزائر موقعا استراتيجيا في شمال القارة الإفريقية، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحل يبلغ طوله1200 كلم وبهذا الموقع تعتبر بوابة للقارة الإفريقية، وتتربع الجزائر على مساحة تبلغ2381741**كلم**^{2} فهي تحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث المساحة الجغرافية والمرتبة الأولى عربيا وإفريقيا أي ما يقدر ب8% من المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية والتي تبلغ30330000كلم^{2}الأمر الذي يميزها عن باقي دول شمال القارة الإفريقية[3].

2-اقتصاديا:

يعد النظام السياسي في الجزائر نظام شبه رئاسي مر بعدة مراحل سياسية حيث انتقل من المرحلة الأحادية الحزبية والتي كانت تتبنى آنذاك النظام الاشتراكي والذي يتميز بالتوجيه الكامل من قبل الدولة ويلعب القطاع العام دورا رئيسا فيه، إلى مرحلة التعددية الحزبية والتي اعتمدت النظام الرأسمالي الذي يقوم على السوق الحر؛حيث يقوم الاقتصاد الجزائري بالأساس على المحروقات فهو اقتصاد ريعي؛ حيث تعد الجزائر من الدول الغنية بالمواد الطاقوية، فالدول

[1] يوسف زياني،يوسف بوعندل،"العلاقات الجزائرية الصينية مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،المجلد12 ،العدد01*،1،2023جانفي،ص63.

[2] سليم جداي، محمد الطاهر عديلة،"التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل"، *الباحث للدراسات الأكاديمية*، 2022،جانفي،ص 327.

[3] أسامة سليخ،"الدوائر الجيوأمنية للجزائر بين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح"، *الباحث الأكاديمي في العلم القانونية والسياسية،المجلد 05*،العدد02، 03،2022أكتوبر،ص17.

الكبرى تنظر لها نظرة جيواستراتيجية توفر لها احتياجاتها النفطية خاصة مع هذا النمو السريع للدول في المجال الاقتصادي المرهون بالأمن الطاقوي.

أ- الموارد الطاقوية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها على قطاع المحروقات حيث يمثل 97%من عائدات التصدير و35% من الناتج المحلي الإجمالي لذا يتأثر الاقتصاد الجزائري عند تذبذب أسعار البترول[1].

-**الطاقة النفطية**: تلعب هذه الطاقة الحيوية دورا هاما في دفع عجلة التنمية في كل مجالاتها للدول، فالجزائر تتمتع بمخزون معتبر من النفط؛ حيث مثلت سنة 1989نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري فتبنت النهج الديمقراطي والسوق الحر محاولة منها النهوض بالاقتصاد ولردم الفجوة التي تعثر بها اقتصادها في إطار النظام الاقتصادي الاشتراكي المتبع آنذاك.

تمتلك الجزائر حجم احتياطي معتبر من النفط، حيث قدر احتياطي النفط في الجزائربـ1662876712 (ط ب م) لسنة 2020 ويعتبر هذا الاحتياط من تلك المادة الحيوية الذي يؤهل الجزائر للعب دورا هاما في أسواق النفط العالمية خاصة مع تصعيد الحرب الروسية الأوكرانية الأمر الذي أدى بالدول الكبرى والصاعدة لطلب المزيد من النفط والغاز ونذكر منها الصين وروسيا لتأمين احتياجاتها[2].

-**الغاز الطبيعي** : تمتلك الجزائر ثروة معتبرة من الغاز الطبيعي متواجد في صحراء الجزائر؛حيث يبلغ احتياطي الغاز في الجزائر 4.500مليار م^3 سنة 2021 وتمثل حصة الجزائر من احتياطي دول الأوبك 8.45%أما بالنسبة لدول العالم فتبلغ 2.23% الأمر الذي يجعل من الجزائر دولة تدخل في الحسابات الجيواستراتيجية للدول الكبرى والجدول أسفله يوضح معدلات إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي في الجزائر.

جدول1:جدول توضيحي لمعدلات إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي في الجزائر

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إنتاج الغاز الطبيعي	79.3	80.2	81.4	91.4	93.0	93.8	87.0	81.5	100.8
صادرات الغاز الطبيعي	15.0	17.4	16.6	15.5	16.4	13.1	16.8	14.6	16.1

المصدر:bp.Energy Outlook 2023edition .(2023) .british petroleum

[1] طالم علي،"الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية كمدخل لبناء نموذج جديد للتنمية وتحقيق جودة الحياة في الجزائر"، *مجلة الأستراتيجية والتنمي*، المجلد09،العدد30،2019،05أوت،ص144.

[2] بوبكر صابة، ناجي بن حسين،"دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري"، دراسات في الاقتصاد والتجارة العالمية،المجلد11،العدد31،2022،01جانفي،ص482.

من خلال الجدول التوضيحي لمعدلات إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي في الجزائر، يتضح أن إنتاج الغاز الطبيعي في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة مابين (2013-2021) الأمر الذي يجعل تلك المادة الحيوية المحرك الأساسي لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري، أما بخصوص معدلات صادرات الغاز الطبيعي والذي يتبين أن الصادرات منه في تناقص ولا تميل للارتفاع الأمر الذي يؤكد أن الجزائر باتت تعلم قيمة ومكانة الغاز الطبيعي في تعزيز التنمية الشاملة والمستديمة لذا اعتمدت على زيادة إنتاج تلك المادة الحيوية وتخفيض معدل الصادرات منه.

ب- البرنامج التنموية في الجزائر:

تبنت الجزائر جملة من مخططات التنموية منذ استقلالها في فترات زمنية محددة وفترات مختلفة وقد قسمناها إلى فترتين، البرامج التنموية في فترة الأحادية الحزبية والبرامج التنموية في الفترة التعددية الحزبية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 2: جدول توضيحي للمخططات التنموية في الجزائر (1967-2019)

مخططات التنمية في مرحلة الأحادية (1967-1989)	أهدافهـــــا	المبلغ المخصص
المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)	-القضاء على البطالة في إطار عملية التصنيع. -تحقيق التنمية الصناعية	9.16 مليار DA
المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	-العمل على تخفيف البطالة -تفعيل صناعات الحديد والصلب -تطوير صناعة الأسمدة	36.70 مليارDA
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	-الاستقلال الاقتصادي، تلبية الحاجات السوسيو-اقتصادية. تحقيق الرخاء الاقتصادي. - رفع الإنتاج وتوزيع التنمية لمختلف مناطق الوطن.	121.23 مليار DA
المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	-هيكلة المؤسسات العمومية. -إصلاح النظام الجبائي. -إصلاح النظام الوطني للأسعار -إعادة النظر في سياسة الأجور	550مليارDA
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	-تحقيق استقلال المؤسسات العمومية -تدعيم وتيرة الإنتاج	550 مليارDA
برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول	-تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة	

(1994-1993)	الخارجية. -رفع سعر الفائدة ومعدلات إعادة الخصم وتقليص العجز الموازي. -إيجاد آليات للانتقال إلى اقتصاد السوق.	
برنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني (1998-1995)	-تحقيق نمو متوسط أي 5% من إجمالي الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات. -تخفيض نسبة التضخم إلى6%مع نهاية تطبيق البرنامج. -الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي. -تطوير الصادرات خارج المحروقات	
مخططات التنمية في المرحلة التعددية(1989-2014)	**أهدافهـــــا**	**المبلغ المخصص**
المخطط التنموي(الإنعاش الاقتصادي) (2004-2001)	-الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل. -وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار نمو الاقتصاد	.00525 مليار DA
المخطط التنموي(التكميلي لدعم النمو) (2009-2005)	-تثبيت للمنجزات المحققة في الفترة السابقة . -وضع سياسة نمو مستدام لتنمية البنية التحتية والتنمية الريفية والأشغال العمومية. -ترقية سياسة الشراكة والخوصصة.	4202.70 مليار DA
المخطط الخماسي(توطيد النمو الاقتصادي (2014-2010)	-تحسين التنمية البشرية ودعم التنمية الصناعية خارج إطار المحروقات. -تنمية اقتصاد المعرفة وتوفير مناصب عمل.	21.214 مليارDA
المخطط الخماسي(توطيد النمو الاقتصادي) (2019-2015)	-تنمية قطاع الجماعات المحلية .وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. -تحسين المنظومة التربوية للتعليم	22.100 مليارDA

	-تحسين مستوى المعيشة.	

المصدر: من إعداد الباحثة. بالاعتماد على ، عامر هني،قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،العدد04، 2018،ص ص، 216-222.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر قد سعت من خلال برامجها التنموية خلال الفترة الممتدة من (1967م-2019م) إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية فسخر صناع القرار كافة الوسائل المادية والبشرية والتقنية لإنجاح تلك البرامج، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وفق البرامج التنموية المذكورة إلا أن هناك تعثر كبير في الاقتصاد الجزائري وذلك راجع لعدة أسباب سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية،وعدم القدرة على التكيف مع هذا التحول في النظام الاقتصادي الذي يعتمد على السوق الحر.

المحور الثاني–العلاقة التنموية الصينية في الجزائرية:

سعت الصين إلى الانفتاح الاقتصادي المرتبط أساسا بالاستثمار الخارجي نحو العالم عموما و شمال القارة الإفريقية خصوصا ونخص بالذكر الجزائر التي تربطها علاقات صداقة وتعاون منذ فترة الاستعمار الفرنسي لما يقارب نصف قرن في جميع الميادين وأهمها المجال الاقتصادي الذي أصبح العصب الرئيسي المحرك للعلاقات الدولية.

أولا – المشاريع الاستثمارية الصينية في الجزائرية:

إن المتتبع للعلاقات التاريخية الاقتصادية بين الجزائر والصين تؤكد إلى وجود علاقات متينة مثلت قاعدة تفاعلية لتعزيز التعاون الاقتصادي الصيني الجزائري في عديد المجالات خاصة الحيوية منها، من منطلق الوزن الجيواقتصادي للصين ضمن النظام الدولي، وتعد الجزائر الشريك التجاري الأول للصين في شمال القارة الإفريقية وأكبر سوق تجاري للصين في المنطقة عموما والمغرب العربي خصوصا، وقد كانت سنة 1964 أولى بدايات العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية، ليوقع البلدان عدة اتفاقيات ومشاريع تنموية.

حيث أكد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في خطاب قمة المديرين التنفيذيين للأوبك على التركيز على الانفتاح لخلق مساحة أكبر للتنمية و إن العولمة الاقتصادية هي السبيل الأمثل للدول لتحقيق التنمية، ودعا إلى النظام التجاري متعدد الأطراف الذي يوفر فرصا في النظام الدولي، حتى تتشابك مصالح الدول بشكل وثيق، وترتبط سلسلة الإمدادات والسلسلة الصناعية وسلسلة القيمة على المستوى العالمي ارتباطا وثيقا لصبح العالم مجتمعا واحدا بمصالح مشتركة ومصير مشترك[1].

فالصين تعتمد في سياستها الخارجية على متغير التنمية تحت لواء القوة الناعمة لتحقيق أهدافها المرجوة في العالم الخارجي وحسب المناطق الإستراتيجية التي تخدم تلك المصالح الوطنية، فاختارت الصين القارة الإفريقية كوجهة

[1] شي جين بينغ،"رسم مشترك لمسار نحو مستقبل أكثر إشراقا"، (17نوفمبر2018)خطاب الرئيس الصيني في قمة الرؤساء التنفيذيين للأبيك،بورت مورسبي،2018، 17نوفمبر، https://n9.cl/yzc0b ، تاريخ الرجوع إلى الموقع 11نوفمبر2023.

إستراتيجية لتنفيذ سياستها التنموية في لمنطقة ونحص بالذكر شمال القارة الإفريقية كمنطقة حيوية في القارة تستهدف الصين تنفيذ سياسيتها التنموية فيها.

في عام 2013 أزاح العملاق الآسيوي فرنسا من أعلى ترتيب الدول الممونة للجزائر بالسلع، بمعدل تدفق سنوي يفوق 7 مليارات دولار. وبلغت صادرات الصين في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2020 1.7 مليار[1].

ولتأكيد التعاون القائم بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية في مختلف الميادين وعلى كافة الأصعدة، وقّع كل من وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج، رمضان لعمامرة ومستشار الجمهورية ووزير الخارجية الصيني وانغ يي على الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين[2]، فتتجلى معالم هته الشراكة من خلال استمرارية التعاون بين البلدين في كافة المجالات وتمتين الشراكة الصينية الجزائرية وذلك عبر تقديم مشاريع تنموية صينية مست جميع القطاعات الاقتصادية والأمنية والصحية وحتى التكنولوجية حسب وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

تتمثل معالم هذه الشراكة الى زيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين وتأمل الجزائر أن تحقق توازن إقليمي ودولي من خلال التعاون مع الصين في تسريع وتيرة التنمية من خلال المشاريع التنموية المقدمة لها في شتى المجالات.

من جهة أخرى وقعت شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك اتفاقا مع شركة سينوبك الصينية للبترول والكيماويات بهدف إنتاج مشترك للنفط تقدر قيمته بـ490 مليون دولار؛ حيث تؤكد شركة سينوبك على جدية الاستثمار في التنقيب على النفط والغاز بالجزائر بالتعاون مع شركة سوناطراك وذلك لتأكيد وتعزيز وجودها بالجزائر والذي سيدخل هذا التعاون حيز التنفيذ سنة 2025[3].

كما وقع رمضان لعمامرة وخو ليفانغ رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بالصين على "الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق والتي تعتبر بمثابة آلية أخرى من أجل تمتين وترسيخ التعاون والشراكة الاقتصادية التي تخدم مصالح البلدين في إطار مبادرة الحزام والطريق والتي انضمت الجزائر إليها سنة 2018، وكذا التوقيع على الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات الهامة سنة 2022-2024بين البلدين التي تشمل المجالات الاقتصادية والتجارية والطاقة والزراعة والتكنولوجيا والفضاء والصحة والتواصل الإنساني و الثقافي[4].

جاءت هذه التوقيعات لتأكيد الإرادة التنموية الثنائية من السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية والسيد شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية، بما يتيح تحقيق الأهداف للبلدين وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام بينهما،كما أتت للنهوض بالتنمية الشاملة في الجزائر بعد التعثرات والأزمات الاقتصادية التي مرت بها، كما تساهم تلك الاتفاقيات الثنائية في تذليل مشاكل الاستثمار والتجارة وإزاحة الحواجز الاستثمارية والتجارية بين البلدين، ولأن الجزائر

---

[1] حمزة كحال، *الجزائر تلوذ بالتمويل الصيني لتجنب الاستدانة الخارجية*، (29 يونيو، 2020). https://n9.cl/0m6zx تاريخ الرجوع إلى الموقع 14أكتوبر2023

[2] وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر والصين توقعان على "الخطة الخماسية الثنائية للتعاون الاستراتيجي الشامل للسنوات 2022-2026، https://n9.cl/wios4 تاريخ الرجوع إلى الموقع 25-05-2024.

[3] frannce24، *سوناطراك الجزائرية توقع صفقة للتنقيب عن النفط مع سينوبك الصينية بقيمة 490 مليون دولار*،(28 05، 2022)، https://n9.cl/ydkebp ?تاريخ الرجوع إلى الموقع 29 01، 2023.

[4] حسان جبريل، *الجزائر والصين توقّعان الخطة التنفيذية لمبادرة "الحزام والطريق*، (5 ديسمبر، 2022)، https://n9.cl/zel4l ،تاريخ الرجوع إلى الموقع 13جانفي2023.

بلد ريعي بامتياز تعتمد على النفط فهي تأمل من إبرام شركة سوناطراك للاتفاق مع شركة سينوبك الصينية للبترول والكيماويات للتنقيب عن النفط والغاز النهوض بهذا المجال الحيوي وتنميته.

1-التنمية في المجال الأمني والعسكري:

استطاعت الصين من اختراق السوق الجزائرية بالعديد من أنواع الأسلحة لتصبح الجزائر ثالث مستورد للأسلحة الصينية والأولى إفريقيا، في شهر مايو 2017، أظهرَ الجيش الجزائري علنًا صورًا **لمدافع هاوتز ذاتية** الدفع 155 LZ45) (MMوهي صينية الصنع (تسليمها سنة 2014)، طلبت الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة من الصين أيضًا50 صاروخا مضادًا للسفن من نوع **(C-802/CSS-N-8)** تشمل صواريخ أرض جو من نوع **(FM90)** أيضًا و في شهر يوليو/جويلية 2017، تسلّمت البحريّة الجزائرية ثالث وآخر دفعة من سفينة **(C28A Corvette)**[1] .

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر تتصدر القائمة للدول الإفريقية المستوردة للأسلحة الصينية والتي كانت تتصدر القائمة للدول المستوردة للأسلحة الروسية فالجزائر حاليا تعمل على تنويع مصادر استيراد الأسلحة وليس تغيرها فلازالت الجزائر تستورد الأسلحة الروسية ففي سنة 2021 عقد صفقة أسلحة تفوق السبع مليارات يورو الأمر الذي يخدم المصالح الروسية فهي تكرس كل الأموال المتحصل عليها في تعبئة آلية الحرب على أوكرانيا، فبعد تراجع عدد الدول المستوردة للأسلحة الروسية طرحت الجزائر على روسيا الانتقال من استيراد الأسلحة الجاهزة إلى التعاون في مجال تكنولوجيا الأسلحة كخيار استراتيجي للدولة الجزائرية وهذا راجع إلى تغير في العقيدة الأمنية الجزائرية.

2-سياسة المديونية الصينية في الجزائر:

منذ البداية أدركت الصين أن الطريق لتوسيع نفوذها الدولي يكمن في "العصا والجزرة"، والتي يتم تلخيصها على أنها "دبلوماسية الديون"؛ حيث يقوم هذا النوع من الدبلوماسية على فكرة تراكم الديون للدول النامية، من خلال هذه الدبلوماسية نجحت الصين في استغلال البنية التحتية الإستراتيجية للعديد من البلدان لخدمة مصالحها الشخصية وزيادة هيمنتها على الاقتصاد العالمي خاصة في القارة الأفريقية التي تفتقر معظم دولها على التنمية في شتى المجالات الأمر الذي جعل الصين تفعل من دبلوماسية الديون لمختلف دول هته القارة[2]، فالصين تعمل على تقديم مشاريع تنموية خاصية في مجال البنية التحتية بتمويل صيني على أنه ديون تسدد على المدى الطويل ودون شروط الأمر الذي تستحسنه تلك الدول وهذا يؤدي إلى تراكم الديون وعدم القدرة على تسديدها، وبالتالي تصبح تلك الدول مرهونة للصين التي تستطيع بدورها إملاء خيارات سياسية على الدول المَدينة لها، لتكون الجزائر وجهتها كدولة محورية تقع شمال القارة الإفريقية.

تعافت الجزائر من الديون المتراكمة عليها بحلول سنة 2013 بعد تجربتها مع صندوق النقد الدولي في التسعينات والتي أفضت إلى غلق الآلاف من المؤسسات الحكومية وطرد أكثر من 400أف عامل، لكن مع توسيع العلاقات الصينية

[1] كَلابريسي جون، العلاقات الصينية الجزائرية هل يسير البلدان في تجسيد قدراتهما الكاملة.ترجمة وتحريرخشيب جلال، *معهد الشرق الأوسط*،(10 فيفري، 2018)، https://n9.cl/m7vod تاريخ الرجوع إلى الموقع 21أكتوبر2023.

[2] حنينة رجوح، عتيقة كواشي، الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة"الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر، *مجلة السياسة العالمية*، المجلد06، العدد01، 2022،ص 226.

الجزائرية والتي مست شتى المجالات ومع حلول سنة 2016استطاعت الصين إقناع الجزائر بسياسة الديون وذلك بتمويل تام لمشروع الحمدانية بشرشال بقرض تفوق قيمته 3.3مليار دولار بشرط أن تتولى شركة صينية تسييره[1].

أمام استمرار العجز التجاري واستنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة تدريجيا أقرت الموازنة العامة لعام2020 التوجه نحو "الاستدانة الخارجية التنموية"[2].

اختار صانع القرار الجزائري أن تكون الصين الملاذ الأكثر أمنا للدولة الجزائرية لتقوم بتمويل العديد من المشاريع التنموية في شتى المجالات لتكون الجزائر تحت تجربة جديدة لسياسة المديونية ذات طابع صيني، فالصين بدورها تبحث عن توسيع نفوذها من خلال سياسة المديونية والتي أصبحت تعرف بدبلوماسية القروض خاصة لمختلف دول القارة الإفريقية وعلى رأسها الجزائر ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

ولسياسة المديونية التي وقعت الجزائر في شباكها تداعيات على الاقتصاد الجزائري فبحكم العروض المتتالية للمشاريع التنموية التي وقعت بين البلدين تحت مسمى الشراكة الإستراتيجية الشاملة والتي مست جميع القطاعات الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية والصحية وحتى الثقافية وغيرها من الزراعة والبناء حيث تبقى قيمة الفواتير لتلك المشاريع مجهولة فيمكن تضخيمها فصحيح أن فترة تسديد تلك الديون الصينية طويلة الأجل لكن الإفراط في الديون سيثقل كاهل الجزائر وعدم القدرة على تسديده في آجاله المحددة فعلى صناع القرار الجزائريين التريث وتقنين المشاريع الممولة بالكامل من الصين تحت طابع المديونية هذا على المستوى الاقتصادي، أما بالنسبة للتداعيات على المستوى السياسي فنجد أن الصين تعمل على تقديم مشاريع مغرية للجزائر التي وجدت ترحيب كبير من قبل صناع القرار الجزائريين حتى تقع الجزائر في شراك عدم القدرة على تسديد ديونها للصين، الأمر الذي يجعل من هذه الأخيرة التحكم في بعض القرارات السياسية في الجزائر والتي ستكون منصاعة لها ولن تستطيع رفض أي قرار سياسي تتخذه الصين ، فدبلوماسية الديون الصينية هي سلاح ذوحدين يقع على عاتق الجزائر.

ثانيا – أبعاد وأهداف الاستثمارات التنموية الصينية في الجز ائر:

تقوم الاستثمارات التنموية الصينية في الجزائر على توليفة من الأبعاد المتداخلة والمتكاملة مع بعضها البعض والتي تتلخص بمجموعة من الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها في المنطقة.

1-البعد السياسي:

- تهدف الصين لخلق نظام متعدد الأقطاب وهذا يعتبر من أولويات السياسة الخارجية لها فهي تناهض فكرة بقاء النظام الدولي تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية.

-تعتبر الاستثمارات التنموية الصينية في الجزائر كإستراتيجية ضغط على تايوان لكسب المزيد من الدول لصالح تأييد الموقف الصيني تجاه القضية التايوانية باعتبار الجزائر كدولة محورية في منطقة شمال إفريقيا.

[1] القروض الصينية تساعد اقتصاديات الدول العربية ..فهل تراهن سيادتها؟(30مايو 2022) https://bit.ly/3WTvufd تاريخ الرجوع إلى الموقع25-05-2024

[2] كحال حمزة، الجزائر تلوذ بالتمويل الصيني لتجنب الاستدانة الخارجية،(29 يونيو، 2020). : https://n9.cl/0m6zx ، تاريخ الرجوع إلى الموقع 25سبتمبر2023.

- تتبع السياسة الصينية متغير التنمية إستراتيجية لتحقيق أمن الطاقة الذي يعتمد بالأساس على التنمية الاقتصادية لتحقيق ديمومة الاستقرار السياسي لها، وبما أن الجزائر دولة غنية بتلك المادة الحيوية فالصين تعتمد عليها لتلبية حاجاتها النفطية المتزايدة لضمان سيرورة نموها المتسارع.

2-البعد الثقافي:

اعتمدت الصين في علاقاتها الإفريقية والجزائرية بوجه خاص على العامل الثقافي لتسهيل تواجدها في القارة وذلك باحترام الثقافة الإفريقية لإعطاء صورة إيجابية لها لذلك عمدت على تقديم المنح التعليمية والتبادل الطلابي مع الجزائر تأكيدا منها على تحفيز وتعميق العلاقات الثقافية بين البلدين، حيث عقدت مؤخرا برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي الصيني الجزائري (2021م-2025م) الذي يهدف لتبادل الطلبة الصينيين والطلبة الجزائريين.

يعتبر العامل الثقافي من أهم سياسات القوة الناعمة التي تنتهجها الصين لتحقيق مختلف أهدافها في المنطقة الإفريقية، وتأكيدا على تعزيز الوجود الثقافي الصيني في الجزائر قامت بفتح معاهد مخصصة لتعليم اللغة الصينية وذلك بهدف نشر الثقافة الكونفوشيوسية الصينية في المنطقة.

2-العسكري والأمني:

أدت الإستراتيجية الاستثمارية الصينية في الجزائر التمهيد وخلق شراكة أمنية وعسكرية بين البلدين خاصة بعد التحول الكبير في مجال الصناعات العسكرية الصينية وتحديدا في العقدين الأخيرين، والأمر نفسه بالنسبة للجزائر التي تعد أكثر الدولة الإفريقية التي تخصص أكبر ميزانية في المجال الأمني لاستيراد الأسلحة، حيث بلغت الميزانية المخصصة في عام 2020 أكثر من 1230مليار دولار حسب ما جاء في قانون المالية الجزائري لسنة 2020م.

في الآونة الأخيرة وبسبب الرهانات الأمنية في منطقة الجوار أصبحت الجزائر من بين أكثر الدول المستوردة للسلاح لذا أقام صناع القرار في الجزائر شراكة مع الصين لاستيراد أسلحة متطورة تحت لواء التسابق نحو التسلح وهو الأمر الذي يخدم أهداف القادة الصينيين، ضمن معادلة المُزَود-المُشْتري.

3- البعد الاقتصادي:

إن المتتبع للعلاقات الصينية الجزائرية والمتمثلة في الجانب الاقتصادي نجد أن صانع القرار الصيني يهدف إلى تحقيق مصالحه الاقتصادية في منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بأسلوب تنموي استثماري مرن، فهي ترتكز على عوامل الجيوبوليتيك في المنطقة والتي تقوم على مقومات اقتصادية، فالصين تؤمن بأنه من يملك مقومات الاستثمار يمتلك مقومات القوة في النظام الدولي، ومن هنا يمكن طرح جملة من الأهداف الصينية التي ترمي تحقيها من خلال تواجدها في الجزائر:

- ضمان تدفق الموارد الطاقوية من خلال تأمين الوجود الصيني في الجزائر كأكبر دولة إفريقية من حيث البترول، فمسألة أمن الطاقة تعد مسألة حيوية مرتبطة بالسياسة العليا للصين لتحقيق الأمن القومي لها حسب الرؤيا الصينية وهذا بعد تسارع وتيرة الاستهلاك الكبير للطاقة الذي نتج عنه عدم الاكتفاء الذاتي لها الأمر الذي جعل صناع القرار الصينيين يتبنون مفهوم الأمن الطاقوي[1].

[1] جميلة طيب،"أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة"، *مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد18*، العدد2019،01،مارس،ص 520.

- تعتبر الصين السوق الجزائرية أكبر سوق في إفريقيا لتصدير فائض إنتاجها لضمان وتيرة عملية التنمية في الصين، كما لجأت الصين للسياسة التنموية في الجزائر لاستثمار رؤوس الأموال المتراكمة بعد النمو السريع لها، كما وجدت الصين السوق الجزائرية مسرحا لعرض فائض إنتاجها من السلع.

- تعد الصين الجزائر بوابة واسعة وآمنة لإفريقيا وانضمامها لمبادرة "الحزام والطريق" يعني فتح طريق أمام دخولها للأسواق الإفريقية، حيث عملت الصين منذ أعوام على جعل سلعها أرخص، وهذا بعد دراستها للقدرة الشرائية الإفريقية، وهو ما تحقق بالفعل من خلال غزو المنتجات والبضائع الصينية للأسواق الجزائرية والإفريقية .

- يعد حضور اليد العاملة الصينية في الجزائر مفارقة كبيرة حيث تنتشر البطالة عند المواطن الجزائري في حين نجد أن الصين تعمل على ضمان مناصب عمل للمواطن الصيني في المشاريع التنموية في الجزائر فهناك تزايد ملحوظ للعمال الصينيين المتواجدين في الجزائر خاصة خلال العقدين الأخيرين تزامنا مع المشاريع التنموية الصينية في الجزائر؛ حيث بلغ عدد العمالة الصينية في الجزائر ما يفوق50 ألف عاملٍ صيني في العقد الأخير من القرن21 متخذين من الجزائر البلد الأول المستقبل للجالية الصينية في شمال إفريقيا[1].

- استثمار الصين لبناء أكبر ميناء في القارة الإفريقية وهو ميناء الحمدانية الذي سيربطها بقلب إفريقيا وهو من أهم السبل التي يطوق لها صانع القرار الصيني، حيث تحتكر اليد العاملة الصينية حصة الأسد من المشروع.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة نجد أن إستراتيجية الشراكة التنموية الصينية في الجزائر حقق نجاحات ملموسة في شكل مشاريع تنموية شاملة بإبعاد مختلفة الوصول إلى مجموعة من النتائج التي هدفت الصين لتحقيقها وهي على النحو التالي:

-سعي إلى توسيع دائرة مجال المشاريع التنموية منذ تواجدها في الجزائر لتشمل المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية وحتى الاجتماعية،من أجل تعزيز تواجدها وتعظيم مكانتها الدولية في المنطقة الإفريقية.

-تعتبر الصين الجزائر موردا مهما للنفط والغاز لذا تعمل بمقاربة تحقيق الأمن الطاقوي لها في المنطقة فعززت تواجدها بالشراكة الدبلوماسية الاقتصادية وحتى الأمنية حتى يكون حضورا متينا، فالصين لا تضمن سوق النفط العالمي، فهي تسعى إلى تنويع مواردها الطاقوية لأنها تعتبر أمن الطاقة قضية عليا مرتبط بأمنها القومي.

-زيادة حجم التبادل التجاري بين الصين والجزائر مع زيادة صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي واستيراد منتجات صينية مختلفة.

-استفادت الجزائر من ميناء الحمدانية بشرشال في إطار مشروع تنموي بالتعاون مع الصين،والذي يعد أهم قاعدة بحرية للسيطرة على تجارة إفريقيا فهو يسهل المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم، كما يوفر مناصب شغل كبيرة فهي تبني عليه آمال كبيرة لإحداث تغييرات في خارطة التنمية الاقتصادية والتجارية للبلاد.

[1] خشيب جلال، "تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد أهداف متعددة"، *تحليلات*،26،2019 أفريل،ص05.

قائمة المراجع:

1-المجلات:

[1] أسامة سليخ،"الدوائر الجيوأمنية للجزائر بين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح"، الباحث الأكاديمي في العلم القانونية والسياسية،المجلد 05،العدد02، 03،2022أكتوبر.

[2] ايمان عبد الكريم ذيب صالح، أحمد مولود أحمد،"استراتيجيات التنمية الثقافية للشباب العاراقي في ضوء تحديات العولمة الثقافية"، مجلة الدراسات التربوية والعلمية،المجلد02، العدد12،آب .2018

[3] بوبكر صابة، ناجي بن حسين،"دور ومساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري"، دراسات في الاقتصاد والتجارة العالمية،المجلد11،العدد31،2022،01جانفي.

[4] خشيب جلال، "تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد أهداف متعددة"، تحليلات،26،2019 أفريل.

[5] سامية بزازي،"دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح"، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولتية،المجلد4، العدد28،2021،2جانفي.

[6] سليم جداي، محمد الطاهر عديلة،"التحديات الجيوبوليتيكية للجزائر في منطقة الساحل"، الباحث للدراسات الأكاديمية، جانفي2022.

[7] سليم قيرع، عبد النور زوامبية،"واقع التنمية في ظل آليات الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة أنسنة للبخوث والدراسات، المجلد12،تاعدد01،جوان .2021

[8] طالم علي،"الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية كمدخل لبناء نموذج جديد للتنمية وتحقيق جودة الحياة في الجزائر" مجلة الأستراتيجية والتنمي، المجلد09،العدد30،05أوت.2019

[9] كوثر بوبريمة،"تحليل ونقد وتقييم للإتجاهات النظرية المفسرة للتنمية"، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد08، العدد2021،04.

[10] حنينة رجوح، عتيقة كواشي، الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة"الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر، مجلة السياسة العالمية، المجلد06، العدد01، 2022.

[11] محمد قروش،"طبيعة النطلم السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي نموذجا"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد02، العدد03،جوان2018.

[12] عبد الحليم غزالي،"الإدراك الجيوسياسي الصيني بين الموروث الماضي ومتطلبات المستقبل"، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية،المجلد 16،العدد04، .2019

[13] جميلة طيب،"أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة"، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية،المجلد18،العدد01،مارس2019.

[14] يوسف زياني،يوسف بوعندل،"العلاقات الجزائرية الصينية مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،المجلد12،العدد1،2023،01جانفي.

[15] نور الدين دخان،عامرهني،"دور البنى الفكرية والمؤساساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجلد02، العدد 01،أفريل.2018

2-المو اقع الالكترونية:

[1]القروض الصينية تساعد اقتصاديات الدول العربية ..فهل تراهن سيادتها؟(30مايو 2022) https://bit.ly/3WTvufd تاريخ الرجوع إلى الموقع25-05-2024.

[2]وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر والصين توقعان على "الخطة الخماسية الثنائية للتعاون الاستراتيجي الشامل للسنوات 2022-2026، https://n9.cl/wios4 تاريخ الرجوع إلى الموقع 25-05-2024.

[3]البند الدولي، احصائيات تعداد السكان الإجمالي للصين متحصل عليه من https://n9.cl/3gm5rn تاريخ الرجوع إليه(25-05-2024).

[4]معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث والسلام، تقرير الأنفاق العسكري، (2024/04/22) https://n9.cl/mirel تاريخ الرجوع إلى الموقع 25-05-2024.

[5]كَلابريسي جون، العلاقات الصينية الجزائرية هل يسير البلدان في تجسيد قدراتهما الكاملة.ترجمة وتحريرخشيب جلال، معهد الشرق الأوسط،(10 فيفري، 2018)، https://idraksy.net/sino-algerian-relations-path-realizing- تاريخ الرجوع إلى الموقع 22-01-2024.

[6]كحال حمزة، الجزائر تلوذ بالتمويل الصيني لتجنب الاستدانة الخارجية،(29 يونيو، 2020).

https://www.alaraby.co.uk ، تاريخ الرجوع إلى الموقع 25سبتمبر.2023

[7]حسان جبريل، الجزائر والصين توقّعان الخطة التنفيذية لمبادرة "الحزام والطريق، (5 ديسمبر، 2022)، https://www.alquds.co.uk ،تاريخ الرجوع إلى الموقع 13جانفي.2023

[8]سوناطراك الجزائرية توقع صفقة للتنقيب عن النفط مع سينوبك الصينية بقيمة 490 مليون دولار،(28 05، 2022)،https://www.france24.com/ar تاريخ الرجوع إلى الموقع 29 01، .2023

[9]حمزة كحال، الجزائر تلوذ بالتمويل الصيني لتجنب الاستدانة الخارجية، (29 يونيو، 2020). https://www.alaraby.co.uk تاريخ الرجوع إلى الموقع 14أكتوبر2023

[10]frannce24، سوناطراك الجزائرية توقع صفقة للتنقيب عن النفط مع سينوبك الصينية بقيمة 490 مليون دولار،(28 05، 2022)، https://n9.cl/ydkebp تاريخ الرجوع إلى الموقع 29 01، .2023

[11] شي جين بينغ،"رسم مشترك لمسار نحو مستقبل أكثر إشراقا"، (17نوفمبر2018)خطاب الرئيس الصيني في قمة الرؤساء التنفيذيين للأبيك،بورت [12]مورسبي،2018، 17نوفمبر،

https://arabic.cgtn.com/news/3d3d674d6664544f78597a6333566d54/p.html ، تاريخ الرجوع إلى الموقع 11نوفمبر2023.